ملخص دروس أصول النحو

السنة الثالثة ليسانس، تخصص: لسانيات عربية

الأستاذ الحاج قديدح

مدخل

تعريف أصول النحو:

يقول الأنباري عن أصول النحو: (أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله)، أما السيوطي فيقول عن أصول النحو: (علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية،من حيث هي أدلته،وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل)

زمن هذين التعريفين نفهم أن علم أصول النحو هو العلم الذي يبحث في الأسس التي بني عليها النحو العربي، ويشمل ذلك: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

نشأة علم أصول النحو:

لقد نشأ علم النحو قبل علم أصول النحو، فحين اكتمل بنيان النحو العربي ظهر مصطلح أصول النحو، فقد ورد هذا المصطلح في كثير من المؤلفات، وأبرز من استعمل هذا المصطلح ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) إلا أن مصطلح الأصول عند ابن السراج كان يراد به تعليل القواعد النحوية، وهو يختلف عن معنى أصول النحو الذي يراد به أدلة النحو ومصادره من سماع وقياس...

أما الظهور الحقيقي لمصطلح أصول النحو الذي يراد به أدلة النحو فقد كان مع ابن جني في كتابه الخصائص، ثم مع أبي البركات الأنباري في كتابه: لمع الأدلة، ثم مع السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو. فأصول النحو: تتمثل في أصول انطلق منها النحاة للتقعيد للنحو العربي، وهي تتمثل في أهم أصلين هما (السماع، والقياس)، ثم الإجماع واستصحاب الحال.

أولا: السماع:

يستعمل السيوطي مصطلح السماع، أما أبو البركات الأنباري فقد استعمل مصطلح النقل. يؤكد ابن الأنباري بأن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة، أما المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر، إذ الأمر منوط بالنقل دون تدخل للعقل فيه، وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما إذ لا يكونان إلا بإعمال العقل. كما يربط بين أصول النحو وأصول الفقه بقوله: (النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذه أرباب المعرفة)

تعريف السماع:

تعريف الأنباري: (اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذا في كلامهم نحو الجزم بـ "لن" والنصب بـ "لم" كما حكى اللحياني)

تعريف السيوطي: (وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت)

مصادر السماع: تتمثل مصادر السماع في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نثره وشعره.

1- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

ليس هناك خلاف بين النحاة من أن القرآن الكريم مصدر من مصادر النحو العربي، فهم مجمعون على أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، لم يتبدل ولم يُحرف، لأن الله تعالى تعهد بحفظه، ومن هذا المنطلق ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحاة من أمثال سيبويه، حيث يوردها مقرونة في الأغلب بما ورد عن العرب من شعر أو نثر.

وقد وصلنا القرآن الكريم نقلا متواترا، ووصول القرآن بالتواتر لا يعني أنه بلغنا على حرف واحد، إنما جاء كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم:" أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"

موقف النحاة من القراءات القرآنية

القراءات القرآنية ليست هي القرآن الكريم، فالقراءة عند الزركشي: " هي اختلاف ألفاظ المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما".

أما ابن الزجري فيعرف علم القراءة بقوله: " علم بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها معزو لناقله".

وقد حصل الإجماع على أن القراءات سبعة ألحق بها ثلاثة، فصار عدد القراءات عشر قراءات متواترة وهي:

1- قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت118هـ)
2- قراءة عبد الله بن كثير المكي(ت120هـ)
3- قراءة عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي(ت154هـ)
4- قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ)
5- قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي(ت156هـ
6- قراءة نافع بن أبي نعيم المدني(ت169هـ)
7- قراءة علي بن حمزة الكسائي الكوفي(ت189هـ)

وألحق بهذه القراءات السبع ثلاث قراءات وهي:

1- قراءة أبي جعفر المدني المدني (132هـ)
2- قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري(185هـ)
3- قراءة خلف بن هشام البزاز الكوفي(229هـ)

لقد وضع العلماء ثلاثة شروط لصحة القراءة هي:

1- صحة السند: فلا تقبل القراءة إلا إذا ثبتت عن رسول الله
2- موافقة العربية سواء كانت الموافقة في الفصيح بدل الأفصح، أو في المختلف فيه بدل المجمع عليه
3- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

وإذا اختل شرط من هذه الشروط، كانت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة.

تصنف بعض الدراسات النحاة إزاء القراءات إلى طائفتين:

- طائفة أيدت كلَّ ما جاءت به القراءات واعتمدت عليها في الاستشهاد والتقعيد النحوي مهما كان نوع القراءة متواترة أو آحاداً أو شاذة، وأصحاب هذا الاتجاه هم الكوفيون.
- طائفة لا تحتجّ بالقراءات مطلقا إلاّ إذا كان لها سماع من العرب يؤيدها أو قياس يثبتها، وأصحاب هذا الاتجاه هم البصريون غالبا.

ولكن ليس صحيحا أن الكوفيين قبلوا كل القراءات ولم يرفضوا واحدة منها، بل إن الفراء الكوفي كان أول من رد بعض القراءات واصفا إياها بالشذوذ وهكذا يكون أول من فتح هذا الباب لمن جاء بعده من البصريين والكوفيين. من أمثلة ما ورد عن الفراء في هذا الباب:

قرا حمزة (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَبقُوا) الأنفال 59 يقول عنها: "وما أحبها لشذوذها"

قرأ أبو جعفر:(لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون) الجاثية 14 يقول عنها:" وهو في الظاهر لحن"

عندما نتأمل مواقف البصريين من القراءات فإننا نجدها على مرحلتين: مرحلة كان فيها الرد هادئا لأن القراءة خالفت العربية، مثال ذلك موقف أبي عمرو بن العلاء من قراءة ابن مروان رضي الله عنه(قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) هود 78 (بنصب "أَطْهَرُ") يقول عنها:" احتبى ابن مروان في ذِهْ في اللحن". أما الخليل فيقول عن القراءة نفسها:" والله إنه لعظيم". حتى إذا جاء المبرد (285ه) ومن بعده لم يكتفوا بالانتقاد الهادئ للقراءة بل تطاولوا وأطلقوا في ذلك ألسنتهم. مثال ذلك: موقفه من قراءة نافع برواية بن مصعب في قوله تعالى(وَجَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشِ) الحجر 20، يقول عنها:" فأما قراءة من قرأ (مَعَائِشَ) فهمز، فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية."

إن هذا الانتقاد والتمحيص في القراءات إنما كانت نهايته القرن الخامس أو السادس للهجرة حتى إذا جاء نجاة الأندلس وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي (745ه) قبلت القراءات، بل تكفل أبو حيان في كتابه "البحر المحيط"بالرد على كل نحوي انتقد قراءة أو رفضها، بل يذهب الى إثبات أحكام نحوية جاءت بها القراءات كيفما كانت، من ذلك:

جواز همز(معايش) احتجاجا برواية عن نافع مستدلا بشواهد من كلام العرب. جواز العطف على الضمير المخفوض احتجاجا بقراءة حمزة في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء1، (قرأ جمهور السبعة بنصب "الأرحام"، وقرأ حمزة بجرها) بل أداه دفاعه عن القراءات إلى التهجم على بعض العلماء والمفسرين،

من ذلك أن الزمخشري أنكر على ابن عامر مقرئ الشام قراءة من قراءاته، فقال فيه: " وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت.

2- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

لم يكن النحاة الأوائل يستشهدون بالأحاديث النبوية الشريفة في وضع القواعد النحوية، فكتاب سيبويه يكاد يخلو من الأحاديث النبوية الشريفة، واكتفي بالاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، وذلك لأسباب تتعلق بنظرة الأوائل للحديث بأنه روي بالمعنى ولم يُروَ باللفظ، كما قالوا بأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم، وهناك من يثول بأن خلو الكتب النحوية الأولى من الحديث النبوي سببه أن كتب الأحاديث الشريفة ظهرت متأخرة.

ليس هناك خلاف بين العلماء أن النبي صلى اللع عليه وسلم كان أفصح العرب، ومع ذلك لم يحتج بكلامه النحاة الأوائل، إلى أن جاء ابن مالك الذي استشهد بالحديث النبوي الشريف وقد أدى صنيعه هذا إلى رد من بعض العلماء في عصره. ويمكننا أن نلخص موقف النحاة من الاستشهاد بلغة الحديث بما يلي:

- النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف
- بدأ الاستشهاد بالحديث مع ابن مالك

انقسم النحاة بعد صنيع ابن مالك إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: لا تجيز الاستشهاد بالحديث بحجة أن الأوائل من نحاة البصرة والكوفة وبغداد لم يستشهدوا بالأحاديث النبوية، وعلى رأس هؤلاء أبو حيان الأندلسي الذي يقول عن ابن مالك: (قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر

وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس).

الفئة الثانية: وعلى رأس هذا الاتجاه الإمام السهيلى وابن خروف وابن مالك والعلامة الرضى وتبعهم ابن هشام والدماميني وابن عقيل وغيرهم.

الفئة الثالثة: وهو اتجاه وسط بين مذهب المجوزين ومذهب المانعين، ومن أبرز من نهج هذا النهج الشاطبي الذي قسَّم الحديث النبوي الشريف قسمين، فقال: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".

3- الاستشهاد بكلام العرب:

يستشهد بكلام العرب شعره ونثره، والمقصود بالنثر اللغة المحكية التي كانت تجري على ألسنة العرب في حياتهم اليومية بالإضافة إلى النثر الفني المتمثل في الخطب والأمثال. أما الشعر فهو الكلام المنظوم.

فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية ويأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة فحددوا لذلك مكانا وزمانا

تحديد المكان:

1- **الأخذ عن أعراب البادية** ، بالرحلة إليهم ، أو ممن وفد من الأعراب عليهم، فمشافهة الأعراب كانت سبيلا إلى جمع اللغة ، وإقامة اللسان . يروى أن الكسائي بعد أن أحاط بعلم أهل الكوفة رحل إلى الخليل بن أحمد في البصرة ليأخذ عنه فلما أعجبه علمه سأله عن مصدر هذا العلم فقال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة سوى ما حفظ.

يذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلاً لأخذ اللغة منه فيقول نقلا عن أبي نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا ، لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم . حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"

ثانيا : الأخذ عن فصحاء الحضر: وهم فئتان : فئة من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقراً لها ومقاماً ، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين فسلمت لهم لغتهم وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم. واستقامت ألسنتهم . بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة ومنهم عمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، والفرزدق ، الأخطل، وكثير ، والأحوص ، والكميت . وغيرهم، وبشار ، ورؤبة ، والعجاج ،

من ثم يقول الدكتور على أبو المكارم : (وإذن ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه لم يؤخذ عن حضري قط » ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر

2- تحديد الزمان: الذي حددوه لأخذ اللغة من المرويات النثرية ، سواء أكانت مأخوذة عن أعراب البادية أم عن فصحاء الحضر فقد حددوه بنحو ثلاثمائة سنة ، منها مائة وخمسون قبل الإسلام ، ومائة وخمسون بعده ثم نظروا فيما روى بعد ذلك ، فإن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة ، وإن كان عن أهل الحضر لم يكن حجة في اللغة ، وإن جاز الاستشهاد به في البلاغة والدرس الأدبي

على أن تحديد مصادر المادة اللغوية لا يعني سلامتها التامة ، فوضعوا ضوابط لضمان ذلك ، وقسموا المادة اللغوية إلى قسمين : متواتر وآحاد وجعلوا شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، والآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، وهو دليل مأخوذ به ، واعتدوا الأول دليلا قطعيا يفيد العلم ، أما الثاني فيفيد الظن. واشترطوا أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أم امرأة ، حرا كان أم عبداً.

كما اعتدوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية، فهم إذن، قاموا بنقد للقبائل قبلوا على أساسه القبائل التي يحتج بالمسموع عنها، وحددوا شرط الراوي الذي ينقل المادة العلمية عن القبائل، حتى إذا استوت المادة العلمية بين أيديهم موثقة ظاهرة السلامة بحثوا عن الظواهر النحوية الشائعة فيها فاستخرجوها ووضعوا على أساس منها القواعد ، وقرروا الأحكام .

تلك كانت خطة البصريين في المرويات النثرية، أما الكوفيون فقد أخذوا عمن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليه لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها فأخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطمة الذين غلطهم البصريون ولحنوهم.

بل لقد اعتدوا بما ندر عن شواهد، وما شذ من رواية،، وقبلوا كل ما صدر عن عربي، قال الأندلسي في شرح المفصل:الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبويوا عليه بخلاف البصريين ، قال : ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز، وباعة الكواميخ

ولعلك لاحظت أن سيبويه استشهد بلغة قريش، واعتدها اللغة الأولى القدمى ، فلا صحة إذن لما أورده السيوطي في النص الذي ذكرناه لك من قبل، وهو أن العلماء لم يأخذوا اللغة من حاضرة الحجاز ، فحاضرة الحجاز هي مكة، ومكة مقام القرشيين، فاستشهاد سيبويه بلغة قريش يعني شيئين : أخذ اللغة عن الحضر، وكانت مكة حاضرة الحجاز، وقبول لغة معرضة للتأثر بلغات الأمم الأخرى، إذ كانت مكة مركز الاتصال التجاري بين الشرق والغرب.

الاحتجاج بالشعر.

قسم الشعراء إلى طبقات كما يلي:

1 - طبقة الجاهليين : وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام ، كامرىء القيس ، والنابغة .

2- طبقة المخضرمين : وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد وحسان بن ثابت

3- طبقة المتقدمين : ويقال لهم الإسلاميون أيضاً : وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ولم يدركوا الجاهلية كجرير

4- طبقة المولدين : ويقال لهم المحدثون أيضاً : وهم من جاءوا بعدهم كبشار بن برد ، وأبي نواس . وزاد بعضهم

يستشهد بشعر الطبقة الأولى والثانية والثالثة، أي طبقة الجاهلين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، إلا أن البغدادي في خزانة الأدب قال بأن هناك خلافا في الأخذ عنها معتمداً في ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذوها عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولدين ، لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب.

أما الطبقة الرابعة وما تلاها ، وهم المولدون والمحدثون والمتأخرون ومن جاء بعدهم إلى يوم الناس هذا، فالنحاة على أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها . يقول السيوطي : (أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ، ثم قال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه)

أما الكوفيون فكانوا أوسع رواية ، وأقل ضبطاً ، ولذا قالوا : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ، أو منسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) ، وذكروا أنهم يحتجون بأشعار الطبقات الأربع ، وبشعر لا يعرف قائله ، ويستخرجون منه قواعد ينكرها البصريون . نقل السيوطي عن ابن النحاس قوله : (ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ، واحتجوا بقول الشاعر : (ولكنني من حبها لعميد ، والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان.

القياس:

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، والقياس في اللغة يأتي بمعنى التقدير، أما في الاصطلاح فقد عرفه الرماني بأنَّه: (الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول).

أما الأنباري فيعرفه بقوله:(حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه بأنَّه: (حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ)"

نشأة القياس:

القياس قديم في العربية، لجأ إليه النحاة منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته؛ فيروي ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء ما نصه: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤليُّ"، وذكر ابن سلام أيضًا أنَّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي: "كان أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل."

ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه: إنَّه: "كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه"، وقد عدَّه ابن جني "سَيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه."

ولا ريب أنَّ النحاة بعد الخليل، بصريَّهم وكوفيَّهم، قد نهلوا من معين علمه، وعَبُّوا من بحر فكره وعقله، فهذا سيبويه تلميذه الذي يمثل أنموذجًا على ذلك، إذ اعتدَّ بالقياس اعتدادًا كبيرًا، وكتابه خير دليل على ذلك.

وفيه يقول ابن جني" :ولما كان النحويون بالعرب لاحِقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعَه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله، لا سيما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل."

وقد جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس، وأَوْلَوْهُ عنايتهم، ومنهم أبو الحسن الأخفش الذي لازم سيبويه وتتلمذ له، وأخذ عنه، وألف في القياس كتاب" المقاييس في النحو"، ومنهم أبو عثمان المازني الذي كان يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"، وليس كتابه" التصريف "الذي شرحه ابن جني إلا دليلاً على اعتنائه واهتمامه الكبير بالقياس على كلام العرب، ومنهم: أبو العباس المبرد الذي قال فيه الأزهري" :كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه"، وقد وصفه ابن جني بقوله: "يُعَدُّ جَبَلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقَرَّرَها، وأجرى الفروع والعِلَلَ والمقاييسَ عليها"، وقد عَدَّهُ الدكتور شوقي ضيف آخر أئمة المدرسة البصرية المُهِمّين

وكان أبو بكر بن السراج من متأخري المدرسة البصرية الذين اهتموا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عني بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية.

ولم يقتصر الاهتمام بالقياس على البصريين فحسب، بل اهتم به النحاة الكوفيون إلا أنَّهم اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون.

وممن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي؛ فقد اعتد به، واعتمد عليه، وتساهل فيه حتى إنَّه كان يرى أن النحو كله قياس؛ إذ قال:

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ وبه في كل أمر يُنتَفَعْ

وقد سار نحاة الكوفة الذين جاؤوا بعده على خطاه في التساهل في الرواية والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر.

وإذا ما بلغنا القرن الرابع بزغ لنا نجم أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، اللذين كان لهما باع طويل في القياس، ونما على أيديهما نماءً كبيرًا، وقد بلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس أن روى ابن جني عنه مقالة مفادها: "أُخطئ في خمسين مسألة، ولا أخطئ في واحدة من القياس."

أما ابن جني، فقد حذا حذوه، بل تفوق على أستاذه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق، وهو القائل: "مسألة واحدة من القياس أنبَلُ وأنبَه من كتاب لغة عند عيون الناس."

ولم تكن الدكتورة خديجة الحديثي مغالية ولا مجانبة للصواب عندما قالت: "استتبت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما نراه عند ابن جني الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظمُ من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الأنباري والسيوطي، وعلى كتابه "الخصائص "بوجه أدق حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي علي الفارسي."

وكان الأنباري من شدة تعلقه بالقياس يقول: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقَّق؛ لأن النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه :النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة."

أركان القياس:

لما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وفي هذا يقول الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد،

والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو"

من المثال الذي ذكره الأنباري نقول بأن أركان القياس أربعة وهي:

1- المقيس عليه: ويسمى الأصل، يتمثل في الفاعل في هذا المثال

2- المقيس: ويسمى بالفرع وهو في هذا المثال ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل)

3- العلة الجامعة: وهي التي يلحق بها الفرع بالأصل، وهي في هذا المثال الإسناد

4- الحكم: إذا وجدت العلة الجامعة بين الفرع والأصل، يأخذ الفرع حكم الأصل، حيث أخذ مالم يسم فاعله حكم الفاعل وهو الرفع.

نلاحظ أن المثال الذي ذكره السيوطي هو عملية قياسية نحوية شكليه، لذلك نجد النحاة يميزون بين نوعين من القياس:

1- القياس الاستقرائي:

وظهر هذا النوع من القياس في بدايات ظهور النحو العربي، وهو قياس ما لم يسمع على ما سُمع، حيث قام النحاة بتحديد الظواهر اللغوية المطردة عن طريق الاستقراء وجعلوها مقاييس لا تصح مخالفتها، وعلى هذا الأساس كان ابن أبي إسحاق الحضرمي يتعرض للفرزدق حين يخالف الظواهر اللغوية المطردة، وسار على هذا الدرب عيسى ابن عمر والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، ولذلك قال الأنباري في لمع الأدلة: وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى مل لا يدخل تحت الحصر..) وفي هذا القياس يقول ابن جني: (ما قيس على كلام العرب،فهو كلام العرب،ألا ترى أنّك لم تسمع أنت،ولا غيرك اسم كلّ فاعل،ولا اسم مفعول،وإنّما سمعتَ البعض،فقستَ عليه غيره)

2- القياس الشكلي:

ابتداء من أواخر القرن الثالث الهجري لم يكتف النحاة بالقياس الاستقرائي، بل أضافوا قياسا شكليا يعتمد على حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، سزاء أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع، أو مفترض على مسموع، أو حكم نحوي على آخر. ولقد بلغ هذا

القياس الشكلي قمة نضجه على يد ابن الأنباري، ثم السيوطي، فقد تحددت عندهما حدوده وأنواعه وأقسامه، واعتمدا في ذلك على ما كتبه ابن جني في الخصائص.

يعرف الأنباري هذا النوع من القياس بقوله: (اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا، أي قدرته، ومنه المثياس، وقيس رمح: أي قدر رمح. وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة).

لم يعد القياس الشكلي حمل فرع على أصل، بل صار الأصل يحمل على الفرع، ويحمل الأصل على الفرع، والنظير على النظير، والضد على الضد.

1- حمل فرع على أصل: كإعلال الجمع و تصحيحه حملا على المفرد، ومن ذلك إعلال الجمع وتصحيحه وهو فرع حملا على المفرد وهو أصل، نحو قولهم: قيم وديم في قيمة وديمة
2- حمل أصل على فرع: كإعلال المصدر وتصحيحه وهو أصل لإعلال الفعل وتصحيحه وهو فرع، نحو: قمت قياما، وقاومت قواما.
3- حمل نظير على نظير، إما في اللفظ أو في المعنى، كزيادة أن بعدا ما المصدرية الظرفية والموصولة لأنها بلفظ ما النافية، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملا بها في اللفظ على الناهية.

أما في المعنى كجواز: غير قائم الزيدان، حملا على: ما قام الزيدان

4- حمل ضد على ضد: نحو: النصب بلم حملا على الجزم بلن، فإن الأولى لنفي المضي، والثانية لنفي المستقبل

التعليل النحوي

بدأ التعليل النحوي تتضح معالمه مع ابن أبي إسحاق الحضرمي، الذي يقال عنه بأنه أول أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل، ثم جاء من بعده نحاة آخرون حاولوا أن

يعللوا القواعد النحوية كما فعل الخليل وسيبويه، وقد بدأ التحليل النحوي بسيطا كتعليلهم سبب رفع الفاعل ونصب المفعول بالعوامل التي تجلب الرفع والنصب.

لكن العلل النحوية ابتداء من القرن الرابع بدأت تنحو منحى جدليا بعيدا عن العلة النحوية كما عرفت عند الخليل، وظهرت مؤلفات في العلة ككتاب علل النّحو لأبي الحسن محمّد بن عبد اللّه الورّاق(ت:325ه) إذْ توسّع في العلل،وذكر العلل الأولى،والثّواني،والثّوالث،وقد وصل في بعض الأحيان إلى توليد علل داخل الحكم الواحد،فوصل إلى ستّ عشْرة علّة،ويزيد،وقد علّل بما تجنّبته العرب أيضاً،كما سار على منواله أبو القاسم الزّجّاجيّ(337ه) في كتابه(الإيضاح في علل النّحو)،ونجد أيضاً ابن جنّي أورد أبواباً لِعلل النّحويين مثل(باب ذكر علل العربيّة أَكَلَاميّة،أم فقهيّة ؟)

أنواع العلل:

1 تقسيم ابن السراج:

قسمها على: عِلَّة، وعِلَّةِ العِلَّة :قال في مقدمة كتابه: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضَرْبٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةَ العِلَّةِ، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحرَّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب؛ وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات

2- تقسيم ابن جني:

رأى أن علل النحويين ضربان؛ أحدهما: واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحِقٌ بعِلَل المتكلمين؛ كقلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، نحو: ضُوَيْرِب وقَرَاطِيس، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

والآخر :ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له؛ كتصحيح واو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول في نحو تصغير" عُصْفُور "وتكسيره: عُصَيْفُور، وعَصَافُور، ولكن يكره

3- تقسيم الزجاجي:

يقسم الزجاجي العلل النحوية إلى علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية:

1- **العلل التعليمية:** هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العِلَل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ"إنَّ"؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

2- **العلة القياسية:** كأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ "في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

3- **العلة الجدلية النظرية** :فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟.

4- العلة عند أبي عبد الله بن موسى الديموري الجليس:

قسم اعتلالات النحويين في كتابه "ثمار الصناعة" على صنفين:

أحدهما :علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

والثاني :علة تُظهِر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهي: عِلَّة سماع، وعِلَّةُ تشبيه، وعِلَّةُ استغناء، وعِلَّةُ استثقال، وعِلَّةُ فرق، وعِلَّةُ توكيد، وعِلَّةُ تعويض، وعِلَّةُ نظير، وعِلَّةُ نقيض، وعِلَّةُ حمل على المعنى، وعِلَّةُ مشاكلة، وعِلَّةُ معادلة، وعِلَّةُ قرب ومجاورة، وعِلَّةُ وجوب، وعِلَّةُ جواز، وعِلَّةُ تغليب، وعِلَّةُ

اختصار، وعِلَّةُ تخفيف، وعِلَّةُ دلالة حال، وعِلَّةُ أصل، وعِلَّةُ تحليل، وعِلَّةُ إشعار، وعِلَّةُ تضاد، وعِلَّةُ أولى

وشرح هذه الأنواع التاج بن مكتوم في تذكرته، ومثَّل لها إلا علة التحليل، فقد اعتاص عليه شرحها وفكر فيها أيامًا، فلم يظهر له شيء فيها، وشرحها الشيخ شمس الدين بن الصائغ

أما الصنف الثاني :وهو العلة التي تظهر حكمتهم، فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه، وقد بينه ابن السراج فيما يسمى "عِلَّة العِلَّة"

نظرية العامل:

لاحظ علماء العربية أن الكلمات حين تكون في تركيب معين تتغير حركات أواخرها تبعا لموقعها في ذلك التركيب، فقالوا عن تلك الكلمات بأنه معربة، وسموا الظاهرة بالإعراب، مثل كلمة: (زيد) في قولنا: جاء زيدٌ، و (رأيتُ زيداً)، و (مررت بزيدٍ)، كما لاحظوا كلمات أخرى حين تكون في تركيب معين لا تتغير حركات أواخرها فقالوا بأنها مبنية، وسموا الظاهرة بالبناء، نحو الحروف، ثم تساءلوا عن العوامل التي جلبت الرفع والنصب والجر والجزم. فقالوا بالعامل والعوامل.

فالعامل هو العنصر اللفظي أو المعنوي الذي يجلب الإعراب، أو هو المؤثر في غيره، والمعمول هو المتأثر بالعامل.

العواملُ .باختصار .هي التي تسبِّب الأحكامَ الإعرابية، من رفع ونصب وجرٍّ وجزم في الكلمة داخل تركيب جملي، يقول الجرجاني معرِّفًا العامل: "هو ما أوجَب كونَ آخرِ الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، نحو: جاء زيد، مررت بزيد، ثم رأيت زيدًا."

نشأة العامل

إن أولَ نص وصلنا يتحدَّث عن علامات الإعراب والتغيير الذي يحدث فيها بسبب العوامل الداخلية هو قول سيبويه في "باب مجاري أواخر الكلم من العربية": (وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري

الثمانية يجمعها في اللفظ أربعةُ أضرُب :فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه -وبين ما يُبنى الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه مِن العوامل التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب

•وفيما يتعلق بنشأة العامل، فيمكننا الاقتصار على قول الزبيدي في طبقاته" :فكان أولَ مَن أصَّل لذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسودِ ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبدالرحمن بن هرمز؛ فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرفع والنصب، والخفض والجزم، ووصفوا باب الفاعل والمفعول، والتعجُّب والمضاف"

لم تؤلف كتب مستقلة في هذه العوامل، حيث كانت مبثوثة في كتب النحاة، إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني الذي ألف كتاب (العوامل المئة) حيث قسم العوامل إلى عوامل لفظية ومعنوية.

أنواع العامل:

لاحظ النحاة بأن الرفع والنصب والجر والجزم يكون بعامل لفظي يسبق المعمول، كما في الفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وحروف الجزم التي تجزم الأفعال المضارع، فقالوا بأن العامل لفظي، ولكنهم اصطدموا بحقيقة أخرى هي أن الرفع قد لا يكون بعامل لفظي كما في رفع المبتدأ فقالوا بالعامل المعنوي، ثم لاحظوا أن بعض الأسماء تكون معربة بغير عامل ظاهر، فقالوا بالعوامل المقدرة.

أ – العوامل اللّفظيّة:

سمّيت بالعوامل اللّفظيّة لأنّها تظهر في تركيب الجمل،وهي متمثّلة في الأفعال،والحروف،والأسماء أي الصّفات

1 – عمل الأفعال: هي أكثر العوامل عملاً،حيث إنّها تؤثّر في الأفعال،والمفاعيل،والأحوال،كما أنّها تعمل سواء أكانت متقدّمة،أم متأخّرة،إلاّ أنّ هناك من الأفعال التي لا تتعدّى،أو لا

تستطيع العمل في المفعول به، ومن الجهة المعاكسة هناك من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولَيْن .

2 – عمل الحروف: توجد حروف عاملة،وأخرى ممتنعة عن العمل،وهناك من الحروف التي تعمل في الأسماء فقط، ولا تعمل في الأفعال، وحروف تعمل في الأفعال، ولا تعمل في الأسماء،كحروف الجرّ التي تعمل في الأسماء فقط، والحروف المشبّهة بالفعل التي تدخل على المبتدأ، والخبر،وحروف الجزم، والنّصب التي تدخل على الأفعال فقط، وأمّا الحروف التي لا عمل لها،فهي متمثّلة في حروف العطف مثلاً،ولكن توجد في النّحو العربيّ جوازات أو ما يُخالف القاعدة،فثمّة حروف غير مختصّة عاملة منها(ما) النّافية في لهجة الحجاز،فهي تدخل على الاسم،والفعل أيضاً،وكان المنتظر ألاّ تعمل،في حين نجد بعض الحروف مختصّة لكن لا عمل لها فيما اختصّت به كحروف الاستقبال (سوف)،و(السّين) التي تختصّ بالأفعال لكن لا تعمل فيها.

3 – عمل الأسماء(الصّفات):من المفروض أنّ الأصل في الأسماء عدم العمل،لكن هناك أسماء مشبّهة بالفعل كاسم الفعل المشبّه بالفعل المضارع،فهو مثله في الدّلالة،والحدث،كما أنّ هناك أسماء يُشبه الحرف،فعملت كتاء الفاعل التي تعمل في المفعول به،وواو الجماعة،كما أنّ الصّفة المشبّهة أيضاً قد تعمل عمل الفعل لا لشبهِها بالفعل،إنّما هناك شبه جزئيّ فقط إلاّ أنّها تُشبه الفعل المضارع أحياناً في الاستمرار.

ب – العوامل المعنويّة:

بعد أن أرسى النّحاة العوامل اللّفظيّة رأوا أنّ هناك نوعاً من الجمل التي لا يظهر فيها العامل،كالجملة الاسميّة التي تبتديء بالاسم (المبتدأ)،وحتّى لا يُقال إنّ الجملة الاسميّة مفتقِدة إلى عامل يعمل فيها،أوجد النّحاة العامل المعنويّ الذي هو الابتداء،وغير بعيد عن الجملة الاسميّة.

عامل الابتداء: أثار الابتداء جدلاً كبيراً بين النّحاة المتقدّمين أي نحاة البصرة،والكوفة،وامتدّ الخلاف إلى المتأخّرين،وأدّى في أغلب الأحيان إلى جدل عقيم،وإلى غموض،خاصّة عند المتأخّرين،وهو واضح في قول ابن عقيل:"فالعامل في المبتدأ

معنويّ،وهو كون الاسم مجرّداً من العوامل اللّفظيّة غير الزّائدة،وما أشبهها"،وذهب سيبويه إلى أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ رفعاً،ثمّ يفقد قدرته على العمل،فلا يكون له سلطان على الخبر،فالمبتدأ هو الذي يرفع الخبر"

موقف ابن مضاء القرطبي من النحاة

أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ولد في قرطبة سنة 513هـ وتوفي سنة 592هـ، وقد خرج من بيت حسب وشرف منقطعاً إلى العلم والعلماء، معنياً أشد العناية بلقاء أساتذة عصره، فارتحل إلى إشبيلية حيث ابن الرماك (ت541هـ) ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة حيث القاضي عياض (ت544هـ) أشهر محدثي المغرب وفقهائه في عصره.

ولم يكتف ابن مضاء بالعلوم اللغوية والدينية، إذ كان «عارفاً بالطب والحساب والهندسة... وشاعراً بارعاً كاتباً».

وانتهى المطاف به أن أصبح حجة في الفقه الظاهري، وهو مذهب الموحدين الذين حكموا المغرب والأندلس (541 - 668هـ) فولوه أولاً قضاء فاس وبجاية، ثم ما لبث الأمير يوسف بن عبد المؤمن (ت580هـ) أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها، ويوسف هذا عُرف بتعصبه للمذهب الظاهري، وظل ابن مضاء في هذا المنصب إلى أن توفي في عهد الأمير يعقوب بن يوسف (ت 595هـ).

وكان طبيعياً أن يحمل ابن مضاء حملة الموحدين على أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة لما ملأوا به كتبهم من فروع، فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب، وحملوا الناس في دولتهم على المذهب الظاهري الذي يرفض القياس وما يتصل به من علل، ويكتفي بالظاهر من القرآن والحديث.

وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في حمله على الفقه والفقهاء فحسب، بل في حَمله على النحو والنحاة من حوله، وذلك أنه وجد الأبحاث النحوية . كأبحاث الفقه . تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشُعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقي في تتبعها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: «المشرق في النحو»، و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»، و«**الرد على النحاة**» وهذا الأخير هو الذي انتهى إلينا من آثاره، وقد أقيم الكتاب على أسس هي في الحقيقة انعكاسٌ لمذهب ابن مضاء في الفقه، ويمكن إجمالها في الأسس الآتية:

أولا: إلغاء نظرية العامل :

تعد نظرية العامل الأساس الذي أقام عليه النحاة بنيانهم النحوي أصوله وسننه، وهي أيضا الأساس الأول الذي دعا ابن مضاء إلى إلغائه، وقد هاجمها هجوما هدف منه إلى إلغائها وهدمها؛ إيمانا منه بأنها لا تفيد النحوي شيئا، يقول" :وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا)ضرب زيد عمرا (أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه)ضرب .. (وهذا بيّن الفساد)

ورد ابن مضاء على من زعم أن نظرية العامل غرضها تيسير النحو وتسهيل تعلّمه بأنها لا تيسر ولا تسهل شيئا سوى حط كلام العرب عن رتبة البلاغة وادعاء النقصان فيما هو كامل.

ليدل بها على فساد نظرية العامل، وهي ثلاثة أقسام: قسم حذف لعلم المخاطب به، كقوله تعالى:(وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) (يعني أنزل خيرا. وقسم حذف والكلام لا يفتقر إليه، مثل)أزيدا ضربته؟ (، فإن النحاة يقدرون عاملا محذوفا عمل النصب في (زيدا) (وهو عامل يفسره الفعل المذكور على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال، ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، ويرى أن الذي دعا النحاة إلى ذلك هو قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل، وهي أن كل منصوب لابد له من ناصب. أما القسم الثالث فهو أكثر عنتا من القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات؛ لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام؛ كتقديرهم في باب النداء أن

المنادى في مثل)يا عبد الله (مفعول به لفعل محذوف تقديره)أدعو (، ولو قال المتكلم)أدعو عبد الله (لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء.

ثانيا: إلغاء العلل الثواني والثوالث:

يقول ابن مضاء" :ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد (من قولنا)قام زيد (لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال :كذا نطقت به العرب ... ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"

جدير بالذكر أن ابن مضاء لم يكن بدعا في دعوته إلى إلغاء هذه العلل، فقد سبقه في ذلك الزجاجي ومن قبله ابن السراج، كما هاجمها بشدة من قبله ابن حزم الظاهري)ت ٤٥٦ (؛ إذ يقول" :وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة "

ثالثا: إلغاء القياس:

ذكر د/ضيف أن ابن مضاء أضاف إلى ما سبق طلب إلغاء القياس، وقد وقف عند أمثلة له ليبين فساده، وبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع؛ فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب لقياسه على الاسم، فالأصل في الاسم الإعراب، والفعل فرع، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين: الأولى أنه يكون شائعا فيتخصص مثل الأسماء؛ فإن كلمة)رجل (تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت)الرجل (اختص الاسم بعد أن كان شائعا، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة)يذهب (تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا (سوف يذهب)اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا. والعلة الثانية هي لام الابتداء، إذ تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول) :إن زيدا ليقوم (كما تقول)إن زيدا لقائم (، وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب.

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقا في التفسير وبعدا في التقدير، فلمَ يكون الإعراب أصلا في الاسم وفرعا في المضارع؟! إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعا؛ لأن كلا منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلا في الأسماء وفرعا في الأفعال، وإن خيرا من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمها ولا داعي لها.

رابعا: إلغاء التمارين غير العملية

هذا هو الأساس الرابع الذي قرر ابن مضاء إلغاءه ليريح الناس منه، ويسهل عليهم استيعاب قواعد اللغة العربية وفهمها،وهذا هو رأي شوقي ضيف؛ إذ يقول مؤيدا ابن مضاء" :وإذا كان من الواجب أن نلغي العلل والأقيسة من النحو حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نلغي منه كل المسائل التي لا تفسر صيغا نطق بها العرب، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية. ثم ساق المثال الذي أورده ابن مضاء لهذه المسائل، وهو قول النحاة: ابن من البيع على مثال (فُعْل) فيقول قائل :بوع (أصله)بُيع (فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها؛ لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: موقن وموسر، ومن الممكن أن يقول شخص آخر) :بيع (محتجا بأن الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت الضمة كسرة قياسا على)بيض وعين (في)بيضاء وعيناء".